

المرصد البحريني



Bahrain Human Rights Monitor

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بحقوق الإنسان في البحرين

فبراير 2009

العدد (الأول)

المرصد البحريني

بعد مخاض طويل، تم تأسيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، ومقره لندن، لينضم الى مجموعة المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمتابعة وتطوير النشاط الحقوقي في البحرين، وتعزيز حقوق الإنسان البحريني على أرض الواقع. ويستهدف المرصد توثيق علاقة منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية - التي يتعلق عملها بشؤون حقوق الإنسان - مع المنظمات الحقوقية الدولية من أجل التعاون معاً للنهوض بمسؤولية الدفاع واحترام حقوق المواطنين.

كما ويهتم المرصد بتقديم الرؤى والمتابعات الإخبارية، والإستشارات للمنظمات الحقوقية، وإصدار التقارير والنشرات في مجال عمله، وكذلك المساهمة في الفعاليات الحقوقية والمؤتمرات، وورش العمل لتعزيز فعاليات المجتمع المدني، كيما تنهض بواجبها على أكمل وجه، ووفق متطلبات المعايير الدولية.

ويأتي إصدار نشرتين شهريتين باللغة العربية والإنجليزية من قبل المرصد، إيماناً منه بأهميتهما في التواصل مع المؤسسات الحقوقية والناشطين الحقوقيين المهتمين بشؤون الشرق الأوسط عامة، والبحرين بشكل خاص. وستسعى النشرتان أن تكونا صوتاً رصيناً وصادقاً لطلاب الحقيقة، والساعين لتغيير حقوقي أفضل.

وكما هو واضح من هذا العدد، فإن نشرة (المرصد البحريني) معنية برصد التطورات الإيجابية والسلبية المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين، وكذلك رصد نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، وما يصدر من قرارات وتشريعات حكومية من المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيما له علاقة بالموضوع الحقوقي.

وتهتم النشرة بتقديم مقالات تحليلية لأهم الموضوعات والأحداث والقضايا الحقوقية أو المتعلقة بها، بحيث تزود القراء بالمعلومة والتحليل الذي يجري في سياقه مناقشة الموضوعات الحقوقية المختلفة.

من جهة أخرى، سيقوم المرصد في الفترة القادمة بإصدار مجموعة من التقارير والأبحاث التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من موضوعات حقوق الإنسان في البحرين، مثل: (حرية التعبير والصحافة) و (حقوق المرأة) و (العمالة الأجنبية) و (الإصلاحات السياسية) و (التشريعات التي صدرت بعد عام ٢٠٠١) وغيرها. محاولين تقديم رؤية شاملة من خلال قراءة الماضي القريب، والوضع الحالي، وأفاقه المستقبلية، سلباً أو إيجاباً.

بالطبع، فإن فعاليات المرصد - المخطط لها - أكبر من مسألة النشاط الإعلامي والبحثي، فهو مهتم أيضاً بالتطورات الحقوقية اليومية، وسيبذل جهداً كبيراً في رصدها وتوثيقها والتواصل مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية من أجل متابعة ما يتطلب منها المتابعة، وحل ما يمكن حله من خلال التنسيق والتعاون.

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٢ المجتمع المدني في البحرين

٤ معتقلو "الحجيرة" تلفزيونياً

٥ البحرين في تقرير دولي

٦ جدل: الخواجة وإسقاط النظام

٨ المنظمات الحقوقية والسياسة

١٠ البحرين تواجه التحدي الأخطر

١١ معارضون متهمون بالتآمر

١٢ نشاطات المرصد

ورشة عمل لـ «الشفافية» حول استجواب الوزراء

أوصت ورشة عمل أقامتها الجمعية البحرينية للشفافية في ١٥/١/٢٠٠٩، حول موضوع استجواب الوزراء في البرلمان، بتطوير مواد الدستور لتحقيق المزيد من الصلاحيات لمجلس النواب، وعدم تجيير الإستجابات خدمة لأموار طائفية أو لمصالح فئوية خاصة، وكذلك التأكيد على أهمية استمرار التجربة البرلمانية وتطويرها، وفتح حوار جاد بين الأطراف المعنية بالإستجواب (الحكومة والمعارضة) لحلحلة الموضوعات المختلفة عليها. كما حثت الجمعية على الإستفادة من تجارب الدول الأخرى لتحسين الأداء الرقابي، ومعالجة القصور في مواد



اللائحة الداخلية لمجلس النواب وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وأخيراً أوصت الجمعية بملاحظة التوازن بين استخدام الأدوات الرقابية كحق دستوري، وبين المصلحة العامة لحفظ الإستقرار السياسي والإقتصادي.

ودعا رئيس مجلس النواب البحريني الى (استجواب برلماني مهني ينشد المصلحة العامة)، في حين أشار رئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العكري الى أن (الإستجابات البرلمانية أثارت جدلاً كبيراً في أوساط البرلمانيين والجمعيات والنخب السياسية في البلاد) من جهة انتماءات الوزراء المستهدفين بالإستجواب، والقضايا التي استجوبوا من أجلها، والأسلوب ونتائج وآلية الإستجواب، ومدى تعاون السلطة التنفيذية مع نتائج الإستجواب.

الدكتور عبدالله النيباري استعرض تجربة الكويت البرلمانية في الإستجواب،

ودعا الى تطوير التجارب البرلمانية في الخليج، وترسيخها، ومراجعتها لاكتشاف النقص والثغرات، ولتكون معبرة عن الإرادة الشعبية، ومؤثرة وشريكة في صنع القرار. أما النائب الدكتور صلاح علي، فقد أشاد بالتجربة البرلمانية البحرينية، وشدد على ضرورة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وهو أمر قيد الدرس، بغرض تفعيل مسألة الإستجواب التي مارسها المجلس في الفترة السابقة.

٣٣ فيلماً مشاركاً في

«مهرجان حقوق الإنسان»

يعقد في الأول من مايو القادم، وبرعاية ملك البحرين، مهرجان البحرين الدولي الثاني لأفلام حقوق الإنسان والذي يستمر لأربعة أيام متواصلة، حيث سيحتفي هذا العام بالقارة السوداء (أفريقيا). وكشف مدير العلاقات العامة والإعلام بالمهرجان، فاضل حبيب، عن ارتفاع عدد الأفلام المشاركة الى ٣٣ فيلماً، وتوقع المزيد منها خلال الفترة القادمة، مشيراً الى مشاركة شخصيات أممية وحضور دولي، مؤملاً انضمام مملكة



صورة من المهرجان الأول

البحرين للشبكة الدولية لمهرجانات أفلام حقوق الإنسان.

هذا وتشارك في المهرجان - الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة العربية - نحو عشر دول بينها: اليابان وهولندا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأمريكا والهند وفرنسا وبنغلاديش والكاميرون وأفغانستان. وسيخصص المهرجان جائزة لأفضل فيلم روائي وتسجيلي، وأفضل مخرج وأفضل

ممثل أو ممثلة. وكان المهرجان قد حاز على منحة مالية من وزارة التنمية الإجتماعية ضمن برنامجها دعم المنظمات الأهلية، بعد تجربته الناجحة الأولى، والتي لفت الإنتباه فيها عدة أفلام هي: (تحت القصف) الذي يتناول الحرب في لبنان عام ٢٠٠٦م، وفيلم (إعادة صياغة) الذي يتناول ذكريات جنود أميركيين في العراق، و (التراب والرماد) الذي يحكي مأساة المدنيين في أفغانستان، وأخيراً فيلم (إنه عالم حر) الذي يتناول مأساة العمال المهاجرين الى بريطانيا.. فضلاً عن فيلم جسّد المأساة الإنسانية في دارفور.

دراسة: رؤية

مستقبلية لحقوق الإنسان

أصدر مركز البحرين للدراسات والبحوث دراسة تحت عنوان: (رؤية مستقبلية لحقوق الإنسان) قدم لها الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

وقال الدكتور محمد نعمان جلال، رئيس قسم الدراسات الإستراتيجية بالمركز، بأن الدراسة تضمنت بحثاً معمقاً عن ثلاث قضايا، فكانت الأولى بعنوان: (ضرورة تكاتف الجهود



د. محمد نعمان جلال

الدولية في ضوء تفاقم خطر الإرهاب المنظم) للسيد احمد ابراهيم مصطفى، والثانية بعنوان: (الوقاية كألية جديدة لحماية حقوق الإنسان)

للسيد أحمد أمين الميداني، والثالثة بعنوان: (عملية الإستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان) لإبراهيم علي بدوي الشيخ.

وأشار جلال في هذا الصدد الى أن البحرين أوفت بمتطلبات التقرير الدوري الشامل، وقدمته في فبراير الماضي ٢٠٠٨م ليعرض للحوار في إبريل من نفس العام،

وأنة قد حاز على رضا دول العالم العضوة في الأمم المتحدة التي حضرت النقاش، وتوصلت الى أن تقرير البحرين والطريقة التي أعد به، جعله تقريراً يمكن أن يحتذى به من قبل دول أخرى.

ورشة عمل حول «المواطنة»

أعدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ورشة عمل لمناقشة موضوع (المواطنة وحقوق الإنسان) استمرت لثلاثة أيام (٢٨-٣٠/١٢/٢٠٠٨)، شارك فيها عدد من الناشطين الحقوقيين من بينهم الناشط الحقوقي هيثم المناع، والحقوقيان مجدي ابو غزالة وسعاد القدسي. وقد تحدث المناع عن نشأة مفهوم المواطنة وتطوره خلال العصور منذ العهد الروماني، كما أوضح نظرة الإسلام الى المواطنة واعتماده مبدأ (التكريم الإنساني) الذي اعتبر في مرتبة أعلى من الحق. كما تطرق الى ارتباط المفهوم في التاريخ العربي بالإعتقاد الديني، وعملياً بتشكيل السلطة، بحيث أصبح مفهوم المواطنة أسيراً للنسبية والهلامية بعيداً عن النصوص الدينية أو الوضعية.

وتطرقت الورقة المشتركة للناشطين أبو غزالة والقدسي الى الجوانب الحقوقية والقانونية المرتبطة بالمساواة، وكذلك الى الجانب السياسي والاجتماعي المتعلق بالمشاركة السياسية وعلاقتها بالمواطنة، كما ناقشا موضوع الإنتماء الوطني والروابط المعنوية المتشكلة على أساسه.

حسن موسى الشفيعي مستشاراً مستقلاً لـ OMCT

على هامش مؤتمر دولي عقد في جنيف بين ٣ - ٧ ديسمبر الماضي، بحث معوقات حقوق الإنسان الثقافية والسياسية

والاقتصادية، دعت اليه المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب OMCT، جددت المنظمة لرئيس (مرصد البحرين لحقوق الإنسان) حسن موسى الشفيعي ثقفتها عبر انتخابه فأصبح مستشاراً مستقلاً لديها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكان الشفيعي، رئيس المرصد، الذي

انتخب لأول مرة

عام ٢٠٠١م

مندوباً للمنظمة

في منطقة الشرق

الأوسط وشمال

افريقيا، قد

شارك في مؤتمر

(حقوق الإنسان

وعلاقتها



بالنسبية الثقافية والسياسية والاقتصادية) الذي بحث الأسباب التي تمنع دولاً عديدة من ضبط تصرفاتها في إطار العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهناك دول تبرر انتهاكاتها سياسياً بحجة (مكافحة الإرهاب) وأخرى تقول بأنها لا تستطيع - من الناحية الاقتصادية - توفير سجون وفق المعايير الدولية، أو تدريب شرطتها وقضاتها وتأسيس المؤسسات لكلفتها العالية، في حين أن هناك دولاً تتذرع بخصوصياتها الثقافية أو الدينية لتبرير انتهاكاتها الفاضحة لمبادئ حقوق الإنسان. وقد قدم رئيس المرصد عدداً من المداخلات في الجوانب المختلفة، وحاول مقاربتها بحرينياً.

معرض «البحرين

التشكيلية» لهناصرة غزة

شهد مقر جمعية البحرين للفنون التشكيلية في ٢٥/١/٢٠٠٩، افتتاح معرض مشترك لأعضاء الجمعية لعرض لوحات فنية عديدة وبيعها والتبرع بثمنها لسكان غزة، والذين يعانون الكثير في محنتهم الحالية. ورأى الفنان حامد البوسطة، بأن ما قام به وزملاؤه واجب انساني، يقدمه الفن دفاعاً عن قضايا الإنسان. ومن بين المشاركين

الفنان عبدالشهيدي خميد، وعباس الموسوي، الذي لم يقدم لوحة خاصة بمعاناة غزة لأن لوحات (الحروب عموماً ليس من السهل بيعها أو حتى تعليقها، وذلك أنها تحمل طابعاً مأساوياً) حسب تعبيره.

تدريب المرأة على إجراءات التقاضي

نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع جامعة البحرين دورة لتدريب مدربات على استخدام دليل المرأة في إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية وذلك خلال الفترة من ٢ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٩ بمقر المجلس.

وتهدف الدورة التدريبية التي حاضر فيها الدكتور محمد وليد المصري، مدير برنامج التعليم القانوني المستمر بكلية الحقوق - جامعة البحرين إلى تدريب وتأهيل



مدربات من الجمعيات النسائية على استخدام دليل المرأة في إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية.

وتتناول الدورة التوعية والتعريف بمفردات قانون إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية وتعديلاته.

وتأتي هذه الدورة في إطار مذكره التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة وجامعة البحرين والتي تنص على التعاون في تبادل الخبرات وتنظيم عدد من الفعاليات التي تسهم في التعريف بالحقوق والواجبات القانونية التي تسهم في زيادة الوعي بين الموظف وجهة العمل.

الحكومة تقول أنها ملتزمة بالإجراءات القانونية

بث اعترافات مهتقلي (الحجيرة) تلفزيونياً

طريقة المعالجة للقضية تضمنت انتهاكات لحقوق الإنسان.

من جانبه، أبدى وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، إدراكاً للإنتقادات، وأبدى استعداده لمناقشة موضوع الإعتقالات والإستماع للأراء الأخرى، مؤكداً أن لا أحد يريد أن يتوتر الوضع وتقع أحداث مشابهة مرة أخرى. وأضاف بأنه لا يجب أن يغيب عن المشككين والذين يتبنون تفسيرات قانونية مختلفة بأنه لو نجحت المؤامرة، فإن أرواحاً كثيرة كانت ستزهق. وتابع بأن كل الإجراءات التي اتخذت كانت وفق القانون، وستكون دائماً وفق القانون.

على صعيد آخر، أدى بث الاعترافات عبر التلفاز، الى انشقاق في وجهات النظر بين أعضاء البرلمان، ففي حين رأى بعضهم ضرورة إصدار بيان مشترك ضد المتهمين، ويقف مع الحكومة في إجراءاتها، رأى آخرون بان المتهمين لازالوا أبرياء حتى تثبت إدانتهم من المحكمة، حسب الدستور، وبالتالي لا بد من التريث وحفظ معايير وقيم العدالة، وعدم تجاهل مبدأ (الفصل بين السلطات).

وتعتقد السلطات الأمنية، أن لديها الكثير من الأدلة التي تثبت مزاعمها في الإتهامات التي وجهتها للمعتقلين، وصحة هذه الأدلة من عدمها تتعلق بالقضاء، الذي ينبغي أن يكون محايداً، وأن لا يتأثر بالتصريحات والأقوال التي نشر الكثير منها على صفحات الجرائد المحلية.

ما يهم بعد هذا، سلامة الإجراءات القانونية، فيما يتعلق بكيفية الإعتقال، وعدم اساءة أو تعذيب المعتقلين، أو حرمانهم من حقوقهم في الإتصال بذويهم ولقاء محاميهم.

غير أن هناك مسألة لا تغيب عن المراقب الحقوقي لقضية مهتقلي (الحجيرة) كما يطلق عليها الآن، وهي أن بث اعترافاتهم مثل تجاوزاً للقانون، وقد يعيق مسيرة التحقيق، لأنها فتحت باب الأسئلة أكثر مما أجابت.

الدفاع عن المعتقلين تقدمت بشكوى قضائية لدى المجلس القضائي الأعلى ضد النيابة العامة لإصدارها إذناً ببث الاعترافات، وكذلك ضد كل من ساهم في البث بما فيها التلفزيون الرسمي.

وعلق على مبرر النيابة العامة التي أقرت في بيان لها بأن سبب بث الاعترافات هو بغرض بث الطمأنينة لدى الرأي العام.. بأن ما جرى أعطى أسوأ الأفكار لدى الناس تجاه المتهمين (وأن النيابة تقر بأنها حاولت



التأثير على الرأي العام بمن فيهم القاضي، وهو ما يجعل العقوبة مغلظة، في حين أن مجرد نشر الأسماء والصور جريمة يعاقب عليها القانون)(الوسط، ١٥/١٠/٢٠٠٩).

الناشطان الحقوقيان نبيل رجب من مركز حقوق الإنسان، والدكتور عبدالله الدرزي السكرتير العام لجمعية حقوق الإنسان، أوضح أن السلطات الأمنية انتهكت حقوق المتهمين، وأنها - إضافة الى انتهاكها للمعايير الدولية في المحاكمة - انتهكت القانون البحريني نفسه الذي يمنع نشر أية تفاصيل عن القضايا قبل انتهاء التحقيق. وقال الدرزي بأن الاعترافات التلفزيونية ليس لها قيمة، كونها بثت ونشرت قبل المحاكمة. وأضاف بأنه رغم دعمه للحكومة في سعيها لتأمين سلامة المواطنين، إلا أن

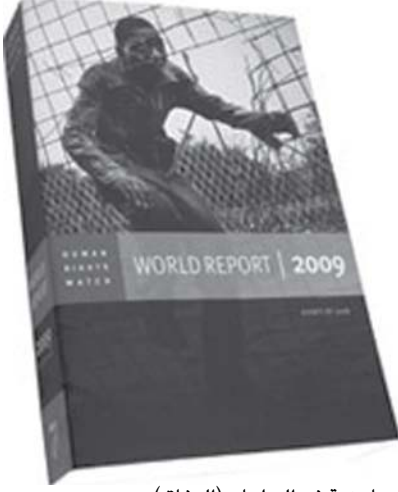
أعلن رسمياً في ديسمبر الماضي عن اكتشاف خلية كانت - حسب البيانات الرسمية - تعد لمؤامرة تستهدف القيام بتفجيرات تستهدف الإخلال بالأمن وقتل الأبرياء. وقد اعتقلت السلطات الأمنية ابتداءً شخصين، ثم تصاعد الرقم الى ١٤ شخصاً ليتجاوز العشرين حتى الآن.

وأشارت البيانات الرسمية، وتصريحات وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، الى أن إثنين من المقيمين البحرينيين في لندن، هما الرأس المدير لـ (المؤامرة) وأن المتهمين سافروا الى سوريا في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٨م والتقوا هناك بأحد المدبرين، كما أنهم تلقوا تدريبات مكثفة في بلدة الحجيرة القريبة من دمشق، حول صنع المتفجرات والقنابل وكيفية استخدامها.

وأضاف وزير الداخلية في تصريح له في ١٢/٢٧ الماضي الى أن المدبرين للمؤامرة كانوا يخططون لتهريب كميات كبيرة من الأسلحة لداخل البحرين لاستخدامها في التخريب، وأن جميع المعتقلين اعترفوا بالإشتراك في المخطط التخريبي.

غير أن جدلاً أثير من قبل المحامين والناشطين الحقوقيين حول إدارة ملف الإعتقالات، واتهموا السلطات الأمنية بتجاوز القانون، وارتكاب مخالفات دستورية. وقد تصاعد الجدل بشكل خاص بعد أن بث التلفزيون الرسمي في برنامج خاص مساء ١٢/٢٨ اعترافات مسجلة للمتهمين، الذين كانوا حتى ذلك الحين معتقلين انفرادياً ولم يتصلوا بمحاميين لهم. وقد قدم المتهمون تفاصيل حول بعض ما نسب اليهم من اتهامات، واعترافات بشأن النية في مهاجمة أماكن تجارية ومراكز شرطة وغيرها.

محامو المتهمين انتقدوا بث الاعترافات المسجلة، وقال أحدهم (المحامي محمد أحمد) بأنها تخالف نصوص الدستور، كما تخالف قانون العقوبات (المادة ٢٤٥ و ٢٤٦ فقرة ٥) إذ لا يجوز بث الاعترافات أو بعضها قبل الإنتهاء من المحاكمات، وأعلن أن هيئة



البحرين في تقرير

هيوهان رايتس ووتش (٢٠٠٩)

بنشر مواد في موقع الكتروني يتضمن تحريضاً على النظام والعنف. وقد تم حجب الموقع، ثم أعيد فسحه بعد إزالة المواد التحريضية. أما القضية الأخرى فهي تتعلق بحجب ٢٢ منتدى للإنترنت، بناء على تعميم رسمي من وزارة الإعلام، هذا الحجب مرفوض من حيث المبدأ ولا يمكن القبول به، لكن ينبغي الإلتفات الى أن بعض تلك المنتديات لا تمارس حرية تعبير متزنة وفق القانون، وتقوم بالتحريض أحياناً على العنف، وعلى الصراع الطائفي.

وغطى التقرير أيضاً مسألة (حرية التجمع).. ولاحظ أن هناك مشكلة في تعريف مسائل (النظام العام) و(الأداب العامة) التي يتضمنها قانون ٣٢ لعام ٢٠٠٦ الذي ينظم مسألة التجمع والتظاهر. ولكن من حيث المبدأ، فإن من الثابت في البحرين أن هناك مساحة واسعة للتظاهر والإعتصام، وهي تحدث على مدار العام، ما يكشف عن هامش كبير من الحرية. المشكلة الحقيقية - التي لم يلحظها التقرير - هي أن أغلب الصدامات التي تحدث بين متظاهرين وقوات الأمن، والتي أشار تقرير هيوهان رايتس ووتش الى أحدها، تعود الى سببين أساسيين، أو أحدهما على الأقل.

الأول، ويتعلق بمشروعية التظاهر والتجمع دون أخذ إذن من السلطات المعنية. ولا يعود الأمر الى أن تلك السلطات رفضت منح حق التجمع والتظاهر او الإعتصام، فلجأ البعض الى التعبير عن حقهم المشروع. بل المسألة لها علاقة في الأساس بشرعية النظام ومرجعية القانون. فمن يقف وراء بعض التظاهرات، لا يرون طلب إذن من السلطات الأمنية المنظمة للتظاهرات، لأنهم لا يعترفون لا بالقانون ولا بشرعية النظام السياسي. وهنا يخرج الأمر عن مسألة حرمان الأفراد والمجتمع من حق التجمع والتظاهر، الى مسألة أكثر عمقا وجذرية وتتعلق بأصل وجود النظام والقانون، ولذا فالمسألة تحتاج الى مقارنة أخرى أكثر شمولية تتضمن جوانب سياسية وحقوقية.

ومع أن السلطات الأمنية درجت على عدم التعرض لتلك التجمعات التي لم تأخذ الإذن، في أغلب الأحوال، إلا أنها في بعض المرات حاولت إيقافها وواجهتها وفق الحجج القانونية. وسبق للعديد من الجهات السياسية والحقوقية أن حثت القائمين على التظاهرات بأخذ إذن بالتظاهر والتجمع، لتكون حجتهم قوية، وحتى لا تقع مصادمات.. ومن بين أولئك رئيس أكبر كتلة

تعتبر منظمة هيوهان رايتس ووتش من أهم المنظمات الحقوقية العالمية التي دأبت على مناصرة قضية حقوق الإنسان في البحرين في متابعتها القريبة والكثيرة، وتقريرها وبياناتها المتواصلة. ومما لا شك فيه أن جهود المنظمة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، كما الناشطين الحقوقيين البحرينيين، ساهمت بشكل كبير في إحداث تطورات حقيقية على صعيد احترام حقوق الإنسان في البحرين في السنوات القليلة الماضية. ولا تزال البحرين بحاجة الى جهود مثل تلك المنظمات والى تواصل دائم منها مع الوضع البحريني الحقوقي على الصعيدين الرسمي والشعبي الذي تمثله منظمات المجتمع المدني، من أجل تحسين الوضع الحقوقي، ووقف الإنتهاكات التي قد تحدث، وإصلاح المؤسسات المحلية وتطوير التشريعات لضمان مسيرة منتظمة وحماية مؤسسية لحقوق المواطنين في البحرين.

تقرير هيوهان رايتس ووتش الذي صدر مؤخراً عن أحداث عام ٢٠٠٨م، غطى جملة من الموضوعات مثل: حرية التعبير والإعلام، حرية التجمع، الإفلات من العقاب، حرية تكوين الجمعيات والمجتمع المدني، حقوق العمال الأجانب، حقوق المرأة، وتدابير مكافحة الإرهاب. وقد خلص التقرير الى نتيجة هامة هي أن هناك (تدهوراً ملحوظاً) خلال عام ٢٠٠٨ لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وأنه رغم الإصلاحات الهامة التي اعتمدها ملك البحرين بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ فإن الحكومة (لم تبذل جهداً يذكر لإضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان في القوانين)، وأن هناك (قيوداً تعسفية) على ممارسات حريات أساسية.

في مجال حرية التعبير والإعلام، هناك حقيقة غير قابلة للنقض في البحرين، وهي أن مساحة الحرية واسعة لا يلحظ أنها تراجعت، لكن تقرير المنظمة يرى أن البرلمان لم يناقش ويتبنى حتى الآن مشروعاً جديداً لقانون الصحافة كانت الحكومة قد تقدمت به، يستبدل بموجبه قانون سابق (رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢). هناك قضيتان تشيران الى تجاوز حدث خلال عام ٢٠٠٨م، أشار اليها التقرير: إحداهما أن نحو ستة أشخاص يعملون في نشرة شهرية وموقع الكتروني، قال التقرير أنهم أوقفوا، والصحيح أنه جرى التحقيق معهم لمدة وجيزة ولم يوقف أي منهم، وكان التحقيق يتعلق

معارضة في البرلمان (الوفاق).

الثاني، ويتعلق باستخدام العنف في التظاهرات. وهذه لا تحدث عادة إلا في التظاهرات التي لم تأخذ إجازة رسمية، حيث يعمد المراهقون الذين جرى تحريضهم سياسياً على حرق الإطارات وصناديق القمامة، وتكسير الأملاك العامة وتخريبها، مع ما يرافق ذلك من مصادمات مع أجهزة الأمن، وحرق سيارات الشرطة، والتعرض لمن فيها بالضرب والحرق قد تصل أحياناً الى حد الموت.

وتعرض تقرير المنظمة أيضاً الى موضوع حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وانتقد عدم اضعاف طابع قانوني على مركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي تم حله في عام ٢٠٠٤م، رغم أنه لازال ناشطاً وبدون غطاء رسمي. ومعلوم أنه في البحرين وخلال ثمانية أعوام، وفي بلد تعداد سكانه والمقيمين فيه المليون أو أكثر قليلاً، هناك ما يقارب من ٤٥٢ منظمة وجمعية تغطي كافة المواضيع والأنشطة. وتقول الحكومة أن المركز هو الحالة الوحيدة التي قامت فيها بحل منظمة من منظمات المجتمع المدني، بسبب تحولها الى ما يشبه الحزب السياسي واعتمادها التحريض وخرق القانون بشكل فاضح والتعرض لرموز الدولة. وهناك حتى الآن خمس هيئات حقوقية أساسية تقوم بنشاطاتها.

لكن من الواضح أن الحكومة باتت أكثر حساسية تجاه المنظمات الحقوقية المرتبطة بمؤسسات وأحزاب سياسية أو تمارس السياسة بمظلة حقوقية. وهذا ينطبق فيما يبدو على (اللجنة الوطنية للعاملين عن العمل) و (شباب البحرين لحقوق الإنسان) اللتين ذكرهما تقرير هيوهان رايتس ووتش، حيث لم ترد الجهات الرسمية على طلبات تسجيلهما.

مما لا شك فيه أن تقرير هيوهان رايتس ووتش قد أشار الى العديد من النواقص واحتوى على انتقادات هامة لممارسات وتشريعات، لكنه تنبّه في نهاية التقرير الى حقيقة أن البحرين أصبحت (مقصداً للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية) وما ذلك إلا بسبب هامش الحرية المتوفر والتشجيع الرسمي.

تفاعلات الجدل السياسي والحقوقى

"الخواجة" يدعو لاسقاط النظام

اعتصام نحو ٢٠ شخصاً أمام مبنى النيابة العامة احتجاجاً على التحقيق، فإن النيابة أطلقت سراح الخواجة بضمان محل الإقامة ريثما يتم ترتيب ملفات الدعوى القضائية ضده، وقد تحدد يوم ٢٠٠٩/٢/٨م للنظر في الدعوى في جلسة أمام المحكمة الكبرى الجنائية.

سبب خطاب الخواجة حرجاً لأطراف كثيرة، لكنه كان محرراً لجهتين أساسيتين: الجمعيات السياسية البحرينية (أحزاب سياسية)، والجمعيات الحقوقية البحرينية والإقليمية والدولية، وكذلك منظمات المجتمع المدني الأخرى. فقد رفع الخطاب أنف الذكر سقف المطالب في حدودها القصوى متجاوزاً ما اعتبر (ثوابت وطنية) مع ما يتضمنه من نسف جذري للعملية السياسية القائمة. واعتبرت بعض تلك الجمعيات السياسية ما جاء في الخطاب خروجاً عن المألوف السياسي، مع ما يتضمنه من إشارات تحريضية على استخدام العنف.



عبدالهادي الخواجة

نائب رئيس كتلة الوفاق النيابية خليل المرزوق، أشار إلى الثوابت منذ استقلال البحرين عام ١٩٧١م، وإلى دستور ١٩٧٣م، بحيث (لم تكن في يوم من الأيام ندعو لاسقاط نظام الحكم، ولكننا طالبنا بإصلاحات ديمقراطية وسياسية ومازلنا). وأضاف: (نطالب بحلحلة الملفات العالقة من تمييز وتجنيس... لا توجد عندنا مطالب بإسقاط النظام... نحن غير معنيين بهذا الطرح، وأي طرح خلاف أهدافنا المعلنة وتحركاتنا السياسية من خلال النهج السلمي المتبع).

الشيخ محمد علي المحفوظ، أمين عام جمعية العمل الوطني الإسلامي، علق على خطاب الخواجة بالقول أن جمعياته تدعو إلى إصلاح حقيقي، (وأن

جيل الغضب والتضحية). وبالرغم من أن الخواجة دعا إلى استخدام التغيير الجذري عبر (الإحتجاج السلمي) إلا أنه رأى (مشروعية العنف) من جهة أن أفعال الحكومة تبرر ذلك.. وحسب قوله: (أعطت العصابة الحاكمة في البحرين كل المشروعية والتبرير لمعارضيتها وضحاياها في استخدام العنف). ورأى الخواجة أن شعار (الموت لآل خليفة) شعار سلبي مليء بالغضب وغير واقعي، ورأى استبداله بشعار (لنسقط العصابة الحاكمة) لأنه (يحدد الهدف: وهو إزاحتهم من الحكم).

وكان الخواجة قد استبق التحقيق معه بتصريح صحفي قال فيه أنه سيؤكد على آرائه التي عبر عنها في خطابه، موضحاً أنه لن يجيب على أية تساؤل، ولن يوقع على أية إفادة، متهماً النيابة العامة بأنها (غير نزيهة وان القضاء غير مستقل) وأضاف بأن الحكم القضائي سيكون (نتيجة قرار سياسي، وليس نتيجة اجراءات قضائية) حسب تعبيره، وبالتالي (لا فائدة ترجى من الرد) على أسئلة النيابة العامة.

ووفق ثلاثة محامين رافقوا الخواجة في التحقيق، فإنه رفض الإجابة على معظم الأسئلة، كما نفى دعوته إلى استخدام العنف. وبناء على التحقيق، الذي استمر لثلاث ساعات، رافقه

استدعت النيابة العامة الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة في ١٣/١/٢٠٠٩م، للتحقيق معه على خلفية خطاب ألقاه في مناسبة دينية (عاشوراء) مساء ٦/١/٢٠٠٩م، ووجهت له تهمة الترويج لتغيير النظام السياسي، والتحريض علانية على كراهية نظام الحكم، وبث شائعات ودعايات مثيرة من شأنها اضطراب الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة.

وكان الخواجة قد دعا في خطابه العلني الجمهور إلى (فك الارتباط النفسي والمصلي بنظام الحكم الظالم ورفض مبايعته). ووصفه بأنه نظام غادر يذل الناس. كما وصف العائلة المالكة أكثر من مرة بأنها (عصابة حاكمة) ورأى (ضرورة اقتلاعها من الحكم مهما كلف ذلك من جهد وتضحيات).. واعتبر الملك وولي العهد ورئيس الوزراء وعدداً من الوزراء والمسؤولين الكبار - ضمن ١٤ شخصية عليا في الدولة - أعضاء في (العصابة) واتهمهم وبالأسماء بالسرقه، وقتل الأبرياء، وممارسة الطائفية والخيانة، والكذب وغير ذلك من الأوصاف.

وتابع الخواجة ما فهم منه تحريضاً على ممارسة العنف بالقول (من السذاجة السياسية الإكتفاء بطرح مطالب الإصلاح الجزئي، والإستمرار على البيعة السياسية لهذه العصابة التي لا يضبطها مبدأ أو دين أو أخلاق، ولا يمكن مواجهة سياسة الإلغاء والتطهير إلا بشعار إسقاط العصابة الظالمة الطائفية). وزاد داعياً إلى ما أسماه بـ (النهضة) والإنشغال بالعمل (على قطع جذور حكم هذه العصابة من الأرض الظاهرة، فنحن

كل شخص يتحمل رأيه، وله أن يحدد اتجاهه وما يتبناه). في حين رأى حسن العالي، الأمين العام المساعد لجمعية التجمع الوطني القومي، أن (المعارضة حسمت أمرها من خلال توافقها على شرعية النظام الحاكم، وهذا أمر محسوم منذ أمد طويل).. كما رأى في الدعوات الأخرى تشتيتاً لقوى المعارضة، وشرخاً بين مكونات الشعب و (إثارة للفتنة). وتابع بأن أطروحات إسقاط النظام (ستعطي النظام مبررات لاتخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية والقوانين المكبلة) رافضاً ما أسماه (المزايدات) التي لا تخدم أحداً.

جاسم المهزغ، أمين عام جمعية الوسط العربي، وصف ما ورد في خطاب الخواجه من دعوات بأنها (شاذة) (ومراهقة) سياسية، وأنها (دعوة إلى فتنة). فيما وصف النائب المستقل

عبدالعزيز أبل خطاب الخواجه بأنه (غير منطقي وغير مسؤول).

المنظمات الحقوقية كان حرجها كبيراً أيضاً. كثيراً منها في البحرين وخارجها التزم الصمت حتى الآن إزاء استدعاء الخواجه للتحقيق. فالخواجه ناشط حقوقي معروف على الصعيد المحلي والإقليمي وبين المنظمات الدولية، وهو للتو قد أصبح منسقاً لنشاطات منظمة فرونت لاين - التي تتخذ من دبلن مقراً لها - في منطقة الشرق الأوسط. ولعل الحرج يعود إلى الانتقادات العنيفة التي وجهت إلى الخطاب في الصحافة المحلية، من قبل برلمانيين وصحافيين، من أنه خطاب يصعب تصنيفه ضمن موضوع الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنه قد يكون انتهاك المبادئ الأولية لتلك الحقوق التي يراد الدفاع عنها.. بل أن أحد النواب - حسن الدوسري - دعا المنظمات الحقوقية

أن تستنكره (لأنه غير حقوقي) وأنه لا يسع أي منظمة حقوقية الدفاع عنه (الأيام، ١٢/١/٢٠٠٩).

منظمة فرونت لاين أصدرت بياناً في ١٠/١/٢٠٠٩م حول تحقيق النيابة البحرينية مع الناشط الخواجه، ووضعت ما جرى في إطار (القمع الممارس من قبل السلطات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم في البحرين). ودعت المنظمة التي اتسم بيانها بالغموض - حيث لم تشر إلى وقائع القضية - السلطات في البحرين إلى ضمان سلامة وحرية حركة الخواجه وحقه في مغادرة البلاد بالنظر إلى موقعه الوظيفي في المنظمة. كما دعت إلى وضع حد لكل أشكال التمييز والقمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن تلتزم الحكومة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة حول أولئك المدافعين.

حجب مواقع الإنترنت

استنكرت منظمة (مراسلون بلا حدود) التعميم الذي وجهته وزارة الثقافة والإعلام يوم ١٤/١/٢٠٠٩، إلى الشركات المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد، ومفاده أن قرار رفع الحجب عن المواقع الإلكترونية يعود إلى وزارة الإعلام فقط. وقد أمرت الوزارة بحجب بعض المواقع السياسية والتجارية، وهو ما أدى لتعرض ٢٥ موقعاً على الأقل للحجب منذ تلقي هذا التوجيه.

في هذا الإطار، أعلنت المنظمة: (حتى لو كان حجب المواقع السياسية رائجاً في البحرين، فإن هذا التعميم يؤكد أن الحكومة تسعى إلى الاحتفاظ بسلطة الرقابة على الإنترنت. والواقع أن الرقابة باتت تطل المواقع المكرسة لحقوق الإنسان أيضاً، ما يدعو إلى الظن أن هذا الإجراء يشكل خطوة نحو تشديد الرقابة المفروضة على الشبكة)، وطالب بيان المنظمة وزارة الثقافة والإعلام (بالعودة عن قرارها هذا ورفع الحجب عن المواقع المعنية).

من جهة أخرى، دان مركز الدوحة لحرية الإعلام تعميم وزارة الثقافة والإعلام البحرينية. واعتبر المركز هذا التدبير

الرقابي مخالفاً لتوجهات السلطات البحرينية السماح بالانفاذ إلى إعلام حر وتعددي، كما يدعو إلى الرفع الفوري للحظر المفروض، وإلغاء الأحكام التي تخول وزارة الثقافة والإعلام فرض الرقابة على المنشورات الإلكترونية.

وشدد البيان على ضرورة اغتنام النقاش الدائر في البرلمان حول قانون الصحافة الجديد لمنح المنشورات الإلكترونية، وكذلك مجمل المطبوعات الصحافية، حماية تليق بدولة القانون.

من جهة أخرى، أعلنت بعض الجمعيات السياسية عن قلقها البالغ بشأن القرار الحكومي، خاصة وأنه تعرض لموقع جمعية سياسية مسجلة رسمياً وهي جمعية العمل الوطني الديمقراطي. وأعلنت عن خشيتها من أن يسبب القرار (إساءة للبحرين ومكانتها في المحافل الحقوقية والدولية) وأن يبقي (البحرين متراجعة بسجلات حرية التعبير والنشر وحقوق الإنسان).

هذا وترى وزارة الثقافة والإعلام أن حظر بعض المواقع إنما جاء بسبب احتوائها مواداً تحريضية على العنف، وتدعو إلى الكراهية، كما أن بعضها يتضمن تحريضاً على الفتنة الطائفية ما يسبب انشقاقاً في المجتمع.

منظمات حقوق الإنسان في البحرين والنشاط السياسي

أن لا فرق بين الخطابين السياسي والحقوقى، وحين يرون الناشط الحقوقى أكثر انغماساً في السياسة وأكثر تشدداً فيها من السياسيين المعارضين أنفسهم. إن قضية حقوق الإنسان في البحرين في طريقها لأن تصبح مصدراً للتوتر السياسي والاجتماعي وقد تستهدف من قبل السلطات نفسها. ولذا فإن من الضروري اليوم إعادة رسم الحدود بين الموضوعات الحقوقية والسياسية، مهما كانت تلك الحدود مميعة وغير واضحة.

بيد أن السؤال الذي ما فتىء يطرق بال الناشطين الحقوقيين هو: هل البحرين حالة خاصة أم هي ظاهرة عامة تشمل بلداناً عربية وعالمية؟

برغم أن الخلط ظاهرة عامة تشمل الكثير من البلدان، إلا أنها في البحرين تمثل حالة متميزة، بحيث تظافت عوامل

الجهات الحقوقية في البحرين لم تنفك عن السياسة، حتى صار صعباً التمييز بين الناشط الحقوقى والناشط السياسى

عديدة قادت الحقوقيين الى ميادين خارج الإطار المتعارف عليه دولياً في تحديد مواضع الإهتمام بشؤون حقوق الإنسان.

الموضوع السياسى في البحرين كما في بلدان أخرى يلقي بظلاله على كل الموضوعات الأخرى، الإجتماعية والإقتصادية والحقوقية والأمنية. وبالتالي فإن الموضوع الحقوقى يتأثر بصورة مباشرة بالوضع السياسى المحلى، وطبيعة النظام السياسى. لا يمكن فصل موضوع حقوق الإنسان عن الجو السياسى، ولا عن التطورات السياسية فى نظام الحكم.

من هنا ليس أمراً غريباً القول، بأن المنظمات السياسية البحرينية المعارضة قبل عصر الإصلاحات عام ٢٠٠١م،

يقومون بحرق الإطارات وصناديق القمامة وتخريب الممتلكات العامة، فإذا ما اعتقلوا، على خلفية ما فعلوه، تصدى ناشطون حقوقيون ليمنحهم لقب (معتقلي الضمير) وليصبح ما جرى تحت مسمى (اعتقال مدافعين عن حقوق الإنسان).

هذا الخلط بين (الحقوقى والسياسى) مقصود في بعض منه على الأقل. وهو يسبب حيرة لدى جميع الأطراف السياسية والحقوقية المعنية فى البحرين. والقصد من هذا الخلط فى جانب أساس منه، التعمية على نشاطات سياسية قد تتسم أحياناً بمخالفة القانون لا تستطيع المنظمات السياسية قبولها أو تبنيها.

ولكن النشاط الحقوقى يستطيع الزعم بأنها (تعبير عن الرأي) وأن من يقوم بها يمكن حمايته والدفاع عنه ضمن إطار حقوق الإنسان.

ومن هنا نرى كيف يقتحم بعض الناشطين الحقوقيين ميدان السياسة (بمسمى حقوقى) فيصبحوا أكثر تشدداً فى المواضع السياسية من الجمعيات السياسية نفسها. بل وقد يأخذنا العجب أن نرى تداولاً لخطابات تحريض سياسى وكأنها خطابات حقوقية، ويدافع عنها على أرضية حقوقية.

إن الخلط المتعمد هذا، يضعف دعاة حقوق الإنسان ويظهرهم بمظهر المتجاوز لما يدعون إليه من مفاهيم وقيم، كما أنه يحجب أو يقلل التعاطف معهم على الصعيد الحقوقى العالمى، حين يجدون

هناك جمعيات سياسية (أحزاب) تتعاطى مع الشأن السياسى، وتهدف إحداث تغييرات سياسية، عبر الإنتخابات والمشاركة فى البرلمان، ويبلغ عددها حتى الآن (١٦). فمن يريد السياسة ويسعى للإصلاح السياسى والعمل من أجل التنمية السياسية فباستطاعته أن يتعاطاها بشكل مباشر، إما عبر الإنضمام الى واحدة من هذه الجمعيات، أو يعمل على تأسيس جمعية سياسية جديدة، بعد أن يستكمل شرائط التأسيس. وهناك منظمات مجتمع مدنى فى شتى المجالات: إعلامية وفكرية وفنية وحقوقية وبيئية وشبابية وأسرية ونسائية وإسلامية وكذلك اتحادات عمال وغيرها. هذه الجمعيات بلغ عددها بالمآت حتى الآن، وهي تمارس دورها ضمن الإطار السياسى ولكن بعيداً عن الإيغال فيه، وإلا تحولت الى جمعيات سياسية.

مشكلة المنظمات الحقوقية فى العالم العربى، وفي البحرين بشكل خاص، أنها لم تستطع الإنفكاك المباشر عن السياسة، ولا نقول الإنفكاك الكلى، فهذا مستحيل. حتى أصبحت هناك صعوبة فى التفريق بين (الناشط السياسى) و(الناشط الحقوقى).. بل أن بعض التعريفات لنشاط توضع هكذا: (ناشط سياسى وحقوقى). كما أن هناك صعوبة فى الفرز بين موضوعات حقوق الإنسان واستهدافات منظماتها، وبين موضوعات السياسة واستهدافات أحزابها.

أكثر من ذلك، أصبحت عناوين مثل (المدافعين عن حقوق الإنسان) و(ناشطى حقوق الإنسان) تطلق على شباب مراهقين

بيد أن النقطة الأكثر أهمية، هي أن الناشطين الحقوقيين في البحرين، لم يخرجوا فاعلين حقوقيين مدربين ومؤهلين، بقدر ما خرجوا لنا نشطاء سياسيين بوجه حقوقي. قد تكون المشكلة في أحد جوانبها تعود الى نقص في التدريب والتأهيل، وقد تعود المشكلة الى حقيقة ان الوضع السياسي حاد الإستقطاب، بحيث استطاع إدخال الناشطين الحقوقيين في ماكنته بوعي منهم أو بغير وعي.

أياً تكن الأسباب فردية أو مجتمعة. فإن الجمعيات الحقوقية البحرينية، بحاجة الى إعادة نظر في ممارساتها، واستهدافاتها، والتزامها بالمعايير الحقوقية الدولية. هناك الكثير من الموضوعات الحقوقية التي تحتاج الى نضال كيما تنجز، ولكن كيف يكون ذلك إذا ما ترك الناشطون الحقوقيون ما هم معنيون به، وخاضوا في موضوعات سياسية لها رجالها وأحزابها؟

الى أحزاب وتنظيمات سياسية معترف بها رسمياً وشاركت في الإنتخابات. وبعض هؤلاء لازالوا حتى الآن على رأس منظمات حقوقية، وفي نفس الوقت أعضاء في أحزابهم السياسية.

ماذا يعني هذا؟ إنه يعني بالتحديد أن الفصل بين الموضوع الحقوقي والسياسي لازال فصلاً وهمياً، وأنه يمكن الإستفادة من الموضوع الحقوقي لخدمة أغراض السياسة ووفق معاييرها. ولذا، نلاحظ أن تقييم الوضع الحقوقي في البحرين من قبل عدد من المنظمات الحقوقية ليس بعيداً عن الموقف السياسي، إن لم يكن بتحريض منه.

وللحق، فإن الموثيق الدولية، لا تتيح فصلاً كاملاً وواضحاً بين الموضوع السياسي والحقوقي. فمادامت هناك حقوقاً سياسية واجتماعية للأفراد والجماعات، فإنه يمكن مقاربتها حقوقياً، دونما انغماس كبير، ولكن الذي يحدث عندنا عكس ذلك.

أسست لنفسها هيئات حقوقية تتابع ملفات حقوق الإنسان، لتدافع من جهة عن معتقليها باعتبارهم سجناء ضمير، ولكي تقارع النظام إعلامياً وسياسياً، وتكشفه أمام الرأي العام. في تلك التنظيمات السياسية، كان الموضوع الحقوقي جزءاً ملحقاً بالموضوع السياسي، أو بالأصح بالصراع السياسي، بغض النظر عن حجم القناعة لدى تلك التنظيمات بتلك الحقوق التي يحاكم النظام على أساسها.

لا غرو إذن أن يظهر السياسي البحريني داعية لحقوق إنسان إن تطلب الأمر، فهو يقوم بالمهمتين معاً، وهو يحمل في جيبه بطاقتي تعريف: حقوقية وسياسية، يستخدمهما في مواضعهما حسب الحاجة.

وحين عاد المعارضون وانخرطوا في مشروع الإصلاحات، قامت منظمات حقوقية عديدة، ويمكن ملاحظة أن معظم من وقف وراء تأسيس تلك المنظمات هم من النشطاء السياسيين المنتمين



وزير العدل

وحرمة الدماء والأموال والأعراض) و(الوفاء بحقوق الأخوة الإنسانية عامة وحقوق غير المسلمين خاصة، وتجنب إطلاق الأحكام التي تمس سلباً بهذه الحقوق).

وتضمنت الضوابط حثاً على التفاعل مع الحضارات الأخرى، و (تجنب الإساءة إلى أعلام الأمة وشخصياتها الإسلامية قديماً وحديثاً

تلميحاً أو تصريحاً. وتجنب التعرض للأشخاص والمؤسسات والدول بأسمائها أو صفاتها)، وكذلك تجنب (تعبئة الناس بالفتاوى الداعية إلى التفسير والتكفير).

وأكدت الضوابط على ضرورة (احترام حقوق الإنسان كما أقرتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية) وعدم (استغلال الخطاب الديني لخدمة اتجاهات سياسية شخصية أو فئوية أو لعمل دعاية انتخابية).

قرار بهنغ تسييس الهنابر،

وضرورة احترام حقوق الإنسان

بعد موافقة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أصدر وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط وآداب الخطاب الديني، موكلاً أمر تطبيقه لإدارتي الأوقاف السنوية والجعفرية. ومما جاء في الضوابط الدعوة الى أن تساهم الخطب والدروس والمحاضرات الدينية في (بث روح الانتماء إلى الوطن والدفاع عن ثوابته).. و (احترام مبدأ المواطنة الصالحة والتعايش المشترك) و (مراعاة الخصوصية المذهبية واحترام التعددية تحت مظلة الإسلام وتجنب الخوض في كل ما يثير الطائفية).

وحثت الضوابط على (اتخاذ الوسطية والاعتدال في الطرح منهاجاً عاماً في الخطب والدروس الدينية وتجنب التعصب للآراء في المسائل الخلافية والدعوة إلى التسامح والتواصل والحوار واحترام الرأي الآخر). وكذلك (احترام النفس البشرية

البحرين تواجه التحدي الأخطر

حسن موسى الشفيعي

تساءلوا: هل هي عودة الى المربع الأمني؟ هل يتحول الإنشقاق السياسي الى انشقاق في المجتمع على قاعدة طائفية بسبب وسائل الشحن الأيديولوجي والطائفي المتبادلة؟ هل في نية الحكومة الانقلاب على مشروع الإصلاح؟ هل ستعود (الحقبة السوداء) ومحاكم أمن الدولة من جديد؟

ومن جانب الحكومة، هناك من يتساءل: إذا كانت الحريات والتنازلات التي قدمتها لا تأتي بالأمن، فما فائدتها؟ وإلى متى ستبقى الحكومة مكتوفة الأيدي ولا تستطيع أن تفعل قوانينها على الأرض، لضبط المتجاوزين الذين يدعون علناً لإسقاط العائلة المالكة ونظام الحكم؟ وكيف تستطيع الحكومة الإنطلاق في إصلاحات أخرى جوهرية، والتوتر في الشارع يتصاعد؟

المؤكد أن ما يجري من أعمال شغب، ومن تجاوز للقانون، لا يخدم دعاة الإصلاح وتطوير العملية السياسية القائمة، خاصة في بعدها التشريعي. الإصلاحيون سيدفعون ثمناً غالياً إن لم يتم احتواء الأزمة الحالية التي لا تفيد سوى الأطراف المعادية للإصلاح والاستقرار. فهذا الطرف يقول بأن الإصلاحات تخل بالأمن وتقوّض النظام السياسي، وذلك يقول بأن النظام السياسي غير جاد في الإصلاحات ولا بد من اقتلعه.

النتيجة الحتمية لهذا المنطق الأعوج: خسارة كبيرة للدولة والمجتمع، وإيقاع الجميع في دوامة صراع لن يفيد أحداً.

دعاة الإصلاح، والمؤمنون بالعملية السياسية، في الطرفين الرسمي والشعبي، بحاجة الى توافق جديد، وإعادة لصياغة العلاقة بينهما، وإلى تأكيد الثوابت الوطنية من جديد، وإلى ضخ دماء وروح جديدة في شريان العملية السياسية. أيضاً، هناك حاجة الى ضبط التصرفات على أساس القانون، وعدم اختراق حقوق المواطنين، من أجل المحافظة على ما تحقق من مكتسبات، دون أن يعني ذلك التخلي عن الصرامة في تطبيق القانون على المخالفين.

لأنها دون المستوى المطلوب، وإما لعدم إيمان بها وبناتجها.

- أن أداء الحكومة لم يكن في المستوى المطلوب، على الصعد الخدمية والإقتصادية.

- أن التيار المتشدد في المعارضة صعّد في مطالبه الى حد إلغاء العملية السياسية، واستطاع أن يحرك بعضاً من الشارع في عمليات شغب مستمر، وترت الوضع، وأقلقت النظام، وعززت مواقع الرفضين للإصلاح.

- أن عملية الإصلاح، وبسبب الاضطراب في الشارع - أخذت تفقد بعض زخمها، وتميل الى التباطؤ في بعدها السياسي بالذات، ربما كان ذلك بدافع القلق من أن يؤدي تسارعها الى انفلات غير مأمون العواقب.

- أن عوامل اقتصادية وسياسية (مثل فشل مجلس النواب في تحقيق منجزات كبيرة تلبي طموح المواطنين) تضافرت لتزيد التوتر في الشارع، وتنقله الى البرلمان، حتى وصلت الأمور الى أقصاها منذ ديسمبر الماضي، بعد اعلان الكشف عن مؤامرة قلب نظام الحكم وثم ما حدث في يناير الماضي من خطابات تحريض ودعوات إسقاط نظام الحكم، وما تلاها من اعتقال بعض الناشطين السياسيين الذين اتهموا بالتشدد والترويج لخطابات تحريض على العنف، مع ما صحبه - ولازال - من تواصل في التظاهرات ووقوع أعمال الشغب.

نحن، إذن، أمام انشقاق خطير، يهدد العملية الإصلاحية.

الحكومة قلقة، والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية قلقة أيضاً.

الكتاب والصحافيون والسياسيون

توصف البحرين بأنها دولة في طور التحول الى الديمقراطية (ديمقراطية ناشئة).. والديمقراطيات الناشئة تواجه تحديات، قد تعيدها الى سيرتها الأولى، وقد تمضي التجربة بنجاح فتستقر الأمور على نسق ثابت، وقوانين راسخة، وأعراف غير قابلة للتعديل. لا توجد دولة لا تمر في فترة التحول بمشكلات ومعوقات وتحديات. وما تشهده البحرين منذ أسابيع يمثل أخطر التحديات التي واجهتها مسيرة التحول الديمقراطي منذ بداية عهد الإصلاحات قبل نحو ثمان سنوات.

كانت الإصلاحات السياسية قد اعتمدت على قاعدة مصالحة بين الحكم والشعب، تتدرج خلالها البلاد في العملية الديمقراطية، وممارسة حرية التعبير، وضبط أجهزة الدولة وتصرفاتها وفق معايير حقوق الإنسان ووفق أسس قانونية واضحة. لم ترض العملية في بدايتها كل الأطراف السياسية، فبعضها اعتبرها ضئيلة لا تلبي الحدود الدنيا من تطلعات المواطنين، وبعضها رأى فيها بادرة كريمة من الملك يجب البناء عليها وتطويرها، وبعضها تقلقل بين الأمرين قبل أن يستقر رأيه فيقرر المشاركة في العملية السياسية.

قامت انتخابات بلدية وتشريعية، وتوسع هامش الحرية في التعبير بشتى أشكاله، وتكاثرت منظمات المجتمع المدني، وتطورت بعض القوانين ووضعت أخرى جديدة، وجرت محاولات لتفعيل قوانين الرقابة والمحاسبة، وكذلك محاولات كثيرة لتطوير الخدمات والنهوض بالبلاد اقتصادياً ومكافحة البطالة وغير ذلك.

لكن التجربة أوضحت عدة أمور: - أن هناك أطرفاً سياسية فاعلة لا تريد للتجربة الديمقراطية أن تستمر وتنجح، إما

توجيه اتهامات لمعارضين بالتآمر لإسقاط النظام

ومحاميتهم وعلى الرعاية الصحية. تجدر الإشارة إلى أن محامي المعتقلين حضروا التحقيقات معهم منذ بدايتها، كما أنهم يقومون بلقاءات منتظمة معهم، وقد سمح لذويهم بزيارتهم، كما أن النيابة العامة أكدت على حصول المعتقلين على الرعاية اللازمة بما فيها الرعاية الصحية. هذا ولم تشهد البحرين منذ عام ٢٠٠١م، أي سجين رأي، حسب المنظمات الحقوقية الدولية، بحيث لم يتم إدانة أي شخص على أساس تعبيره السلمي عن الرأي. هذا وعلقت النيابة العامة في ٢٠٠٩/٢/١ على تقرير العفو الدولية بالقول أن استجواب المعتقلين تم بحضور محاميهم دون اعتراض منهم، وأن التحقيق جرى في حرية تامة وفي ظل الضمانات التي نص عليها القانون. وأكدت النيابة على مبدأ حرية التعبير وعدم المساس به أو تقييده إلا في الحالات التي أشار إليها القانون، مضيفاً أنه (لا يوجد أي سجين رأي في مملكة البحرين، فلم يتعرض أحد لتقييد حريته بسبب آرائه

النيابة العامة: القضية جنائية، ولا يوجد أي سجين رأي في مملكة البحرين، ولم يتعرض أحد لتقييد حريته بسبب آرائه

وفقاً للضوابط الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة العهد المدني والسياسي.. وأن قضية اعتقال المشيمع ورفاقه (ليست قضية رأي، وليست مقتصرة على مخالفة حدود وضوابط الحق في حرية التعبير، ولكنها تتعلق بجرائم جنائية على درجة كبيرة من الخطورة ومازالت النيابة تحقق فيها مراعية كافة الجوانب القانونية والضمانات الإجرائية المتطلبية لمبدأ المحاكمة العادلة).

أغراضها، وكذلك الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي في الدولة؛ والتحريض علانية على كراهية نظام الحكم). وبناء على ذلك، وحسب المصدر، أمرت النيابة بحبس اثنين من هؤلاء المتهمين لمدة اسبوعين بينما قررت إخلاء سبيل السنقيس مع منعه من السفر.

هذا وقد اندلعت اشتباكات بين متظاهرين مؤيدين للمعارضة وقوات الأمن في عدة قرى استمرت - حسب وكالات الأنباء - إلى الليل، وتسببت في اضطراب بحركة السير في عدة مناطق، في حين لوحظ انتشار كثيف لقوات مكافحة الشغب البحرينية.

من جانبها دعت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية إلى الإفراج الفوري عن الثلاثة، وشددت على أن المشيمع (عرفت عنه الممارسة السلمية للتحرك ولم تعرف عنه الدعوة للعنف أو ممارسته). ورأت الجمعية ضرورة معالجة كل القضايا بعيداً عن الحلول الأمنية.

أما منظمة العفو الدولية، فقد أصدرت بياناً في ٢٠٠٩/١/٣٠، أبدت فيه قلقها إزاء اعتقال المعارضين وكذلك من اتهموا بمؤامرة الانقلاب حيث أدانت نشر اعترافاتهم

عبر شاشة التلفزيون. ووجهت المنظمة رسالة إلى وزير الداخلية تطالبه بتحقيق عاجل بشأن التجاوزات المزعومة بشأن المتهمين بالمؤامرة. وبشأن المشيمع والمقداد، قالت المنظمة أنها ستعتبرهما من (سجناء الرأي) في حال تبين أن سبب احتجازهما مجرد قيامهما بانتقاد الحكومة والقيام بأنشطة غير عنفية، وطالبت بأن يحصل المعتقلون على معاملة إنسانية والاتصال بذويهم

وجهت النيابة العامة في البحرين في ٢٠٠٩/١/٢٧، تهمة التآمر بغرض الإطاحة بالحكومة، لثلاثة من قادة المعارضة، تم احضارهم للمثول أمام النيابة في ٢٠٠٩/١/٢٦ والتحقيق معهم بشبهة صلتهم بمجموعة معتقلة قالت الحكومة أنها تخطط للقيام بأعمال إرهابية. وكان الثلاثة (وهم الأمين العام



حسن مشيمع

لحركة الحريات والديمقراطية في البحرين - حق/ جمعية غير مسجلة - حسن المشيمع، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في الحركة عبد الجليل السنقيس، والشيخ محمد الحبيب مقداد) قد رفضوا استدعاء النيابة العامة على أساس أنها لم توضح موضوع الإتهام، كما يتطلب ذلك القانون (المادة ١٣٧ من قانون الإجراءات الجزائية).

وفي تصريح رسمي لمصدر مسؤول بالنيابة، فإن الأخيرة بادرت - بعد تخلف المتهمين الثلاثة عن الحضور - إلى إصدار أمر (بضبطهم وإحضارهم عملاً بنص المادة ١٤٠) وأن التهم الموجهة اليهم هي: (الانضمام إلى جماعة نظمت وأديرت على خلاف أحكام القانون) تتهمها الحكومة بـ (الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين؛ ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها؛ والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والحقوق العامة، وكان الإرهاب من وسائلها في تحقيق



لقاء مع ايريك سوتاس، الأمين العام للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب



لقاء مع أن لورانس لأكرويكس، نائب السكرتير العام لـ OMCT



حسن الشفيعي مع حليمة دخيسي، المديرة الإدارية للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب



مع المدير التنفيذي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان السيد أنطوان برنارد



رئيس المرصد مع كبير المستشارين في القانون في اللجنة الدولية للحقوقين بجنيف السيد ايان سيدرمان (يمين)، والسيد سعيد بن عربية مسؤول قانوني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يسار)

لقاءات مع مسؤولين دوليين لتطوير حقوق الإنسان في المنطقة

السيد الشفيعي مستشاراً مستقلاً لدى المنظمة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتطرقت الإجتماعات الى موضوعات الدفاع عن الناشطين الحقوقيين، وأهمية توثيق أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة وغيرها.

وتعتبر المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب، من أكبر وأنشط المنظمات الحقوقية على الصعيد الدولي، منذ أن تأسست عام ١٩٨٦، وقد صنعت لها شبكة كبيرة تضم مئات المنظمات الحقوقية الوطنية والإقليمية كأعضاء لديها في شبكتها، كما تتمتع المنظمة بسمعة جيدة، وبصفة استشارية لدى الأمم المتحدة ومقرها في جنيف.

وأخيراً التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، بمسؤولين في (اللجنة الدولية للحقوقيين / ICJ) هما: ايان سيدرمان، كبير المستشارين القانونيين والسياسات العامة، والسيد سعيد بن عربية، المسؤول القانوني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمحور الحديث حول نقل تجربة اللجنة الى الناشطين الحقوقيين في البحرين، وكذلك للمعنيين بتطبيق القانون هناك.

تجدر الإشارة الى أن اللجنة الدولية للحقوقين منظمة غير حكومية مكرسة لفهم واحترام سيادة القانون، وتوفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتضم ٨٥ فرعاً وطنياً، ومنظمات تابعة لها تشغل بالمجال القانوني، كما تتمتع اللجنة بالصفة الإستشارية لدى الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الوحدة الأفريقية.

من جهة ثانية، التقى الشفيعي بالمدير التنفيذي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH، السيد أنطوان برنارد، وذلك في المقر الرئيسي للفيدرالية في باريس، وقد ناقشا التطورات الأخيرة لحقوق الإنسان في البحرين. والفيدرالية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية تهدف للدفاع عن الحقوق المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أنشئت عام ١٩٢٢م وتضم ١٤١ مؤسسة فرعية حول العالم.

التقى الناشط الحقوقي، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشفيعي، وفي الفترة ما بين ٢١-٢٣ يناير الماضي، بعدد من الجهات الحقوقية الدولية، ومسؤولين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك في مدينة جنيف السويسرية، لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في البحرين والمنطقة.

وقد التقى الشفيعي السيد آدم عبدالمولى منسق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوضية السامية، وتحدث معه حول آخر التطورات في البحرين، وضرورة توفير دعم مؤسسي للأجهزة الرسمية البحرينية، وكذلك للجمعيات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في البحرين، من أجل تحسين أدائها وتعزيز تقيدها بالمعايير الدولية، وتطوير الكفاءات المحلية لصياغة مستقبل حقوقي أفضل.

كما التقى الشفيعي، المسؤولية التنفيذية ومديرة قسم المجتمع المدني في المفوضية السامية، السيدة جون ري، التي لها معرفة بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين منذ التسعينيات الميلادية الماضية، حينما كانت مسؤولة قسم الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية. وقد جرى البحث حول سبل نقل الخبرة والتجربة الى منظمات المجتمع المدني البحريني لرفع كفاءتها وتعزيز مهنتها في ميدان حقوق الإنسان.

أيضاً التقى الشفيعي السيد محمد أبو حارثية، وهو باحث قانوني في وحدة حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب التابع لدائرة سيادة القانون والديمقراطية في مكتب المفوضية السامية، وناقش معه إمكانية توفير الخبرة والتدريب للمعنيين بتطبيق القانون.

على صعيد آخر، التقى رئيس المركز وبشكل منفصل بثلاثة من مسؤولي المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب OMCT وهم: إيريك سوتاس، السكرتير العام للمنظمة، والسيدة أن لورانس لا كرويكس، نائبة السكرتير العام، وكذلك السيدة حليمة دخيسي، جرى خلالها مناقشة قضايا حقوقية تخص البحرين والمنطقة، باعتبار أن